

Distr.: General
17 March 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

الدورة الثانية عشرة

جنيف، 8 و9 شباط/فبراير 2021

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية عن دورته الثانية عشرة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يومي 8 و9 شباط/فبراير 2021



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- موجز الرئيسة

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

1- سلطت نائبة الأمين العام للأونكتاد الضوء في بيانها الافتتاحي على تأثير جائحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) على تقلب الأسعار في أسواق السلع الأساسية في عام 2020، وأثر الجائحة السلبي على تجارة السلع الأساسية. وأظهرت تقديرات المحاكاة التي أجراها الأونكتاد توقع انخفاض صادرات السلع الأساسية إلى أسواق المقصد الرئيسية، أي الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بزهاء 193 مليار دولار في عام 2020، مقارنة بالمعتاد، وتوقع حدوث نحو 60 في المائة من هذا الانخفاض في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وتظل آفاق عام 2021 إيجابية، على الرغم من أن بعض جوانب الجائحة لا تزال تؤثر على الطلب. وأكدت نائبة الأمين العام أن عدم شفافية أسواق السلع الأساسية يهيئ بيئة مواتية للفساد والممارسات التجارية غير الأخلاقية التي تشكل عائق أمام النمو والتنمية. وشجعت على الشفافية في أسواق السلع الأساسية لضمان مستويات أعلى من المساءلة والحوكمة الرشيدة، فضلاً عن مزيد من الإنصاف في تقاسم عائدات السلع الأساسية. وأخيراً، طلبت إلى جميع أصحاب المصلحة في أسواق السلع الأساسية العمل معاً لضمان الشفافية.

2- وشددت الرئيسة على ضرورة تقليل البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من اعتمادها على الموارد الطبيعية من خلال تنويع الاقتصاد والصادرات. ودعت إلى الشفافية في الأسواق، لأنها يمكن أن تساعد في منع الفساد وتدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة، وفي الحد من الخسائر في الإيرادات، التي ترهق ميزانيات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

باء- التطورات الأخيرة والتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية

(البند 3 من جدول الأعمال)

3- خلال الجلسة غير الرسمية الأولى، عرضت الأمانة المذكورة المعنونة "التطورات الأخيرة والتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية" (TD/B/C/MEM.2/50/Rev.1) وقدمت نبذة عامة عن الاتجاهات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية وعن التوقعات الخاصة بها. وقدم ممثلاً أمانة الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عرضين، تلاهما عرضان قدمهما أخصائي تحليل في مجال الطاقة والتعدين؛ وممثل عن منظمة البلدان المصدرة للنفط. وقدم المحاورون أفكاراً متعمقة عن آثار الجائحة على مختلف أسواق السلع الأساسية، وناقشوا آثارها على التجارة، وعرضوا توقعات بشأن أسواق محددة.

4- وسلط المحاور الأول الضوء على تقديرات الأونكتاد التي أظهرت تراجعاً في إيرادات التصدير في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية بسبب الجائحة. ومن المتوقع أن تكون أشد البلدان تضرراً من الجائحة البلدان المصدرة للنفط في أفريقيا، مثل غانا ونيجيريا، حيث ذهبت التوقعات إلى تراوح الخسائر في إيراداتها من التصدير في عام 2020 بين 2,5 مليار دولار و2,7 مليار دولار، و14 مليار دولار و17,5 مليار دولار، على التوالي. وسيكون الأثر على الاقتصادات الأصغر حجماً أكبر بكثير، لأنها تواجه انخفاضاً أشد نسبياً في إيرادات التصدير. وأخيراً، من المرجح أن يؤدي تقلص إيرادات التصدير إلى تدهور في ميزان المدفوعات وفي الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التحويلات، وأن يؤثر على قدرة البلدان على خدمة ديونها والوفاء بالتزاماتها الإنمائية.

5- وأشار المحاور الثاني إلى أن التدابير المتخذة للتخفيف من آثار الجائحة، مثل القيود المفروضة على السفر والتنقل، وكذلك على النقل، أسهمت في تعطيل سلاسل الإمداد الغذائي. ونتج الأثر نفسه عن

القيود المؤقتة المفروضة على التصدير من البلدان الفلقة إزاء نقص الأغذية. واستطاعت الأسواق أن تصمد في وجه تلك القيود، غير أن المناطق الأفقر حالاً تأثرت تأثراً أشد بالقيود من حيث عدد السرعات الحرارية. ويمكن أن تساعد إجراءات الاستجابة السياساتية المنسقة التي تركز على شفافية الأسواق في تجنب النقص في الإمدادات الغذائية. وأخيراً، أوصى المحاور بتجنب التدابير المقيدة للتجارة في أسواق الأغذية، لأنها يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الاختلالات في العرض والطلب على حد سواء، وتسبب آثاراً عالمية ضارة.

6- وسلط المحاور الثالث الضوء على أثر الجائحة على العرض والطلب في المعادن والخامات والفلزات. وقال إن التدابير المتخذة للتخفيف من آثار الجائحة قد ساهمت في انخفاض الإنتاج وزيادة أسعار الفلزات في عام 2020. وشهدت أسعار معظم الفلزات تراجعاً في بداية الجائحة، ولكن سوق الذهب لم تتأثر بالقدر نفسه، لأن الذهب يظل ملاذاً للقيمة أثناء الأزمات. وأدى انتعاش الطلب في الصين بفضل تحسّن النشاط الاقتصادي في البلد إلى دعم ارتفاع الأسعار. وعُلقت مشاريع التعدين أو أُجلت أو ألغيت بسبب الجائحة، وقد يفضي ذلك إلى نقص الإمدادات في المستقبل. وأخيراً، شدد المحاور على تسارع اللجوء إلى مقدمي الخدمات المحليين في قطاع التعدين، وزيادة الاهتمام بالأتمتة في المناجم ورقمنة البيانات، بسبب الجائحة.

7- وعرض المحاور الرابع آفاق سوق النفط القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. وأفاد بأن أسعار النفط تقلصت في عام 2020، مما يعزى بدرجة كبيرة إلى تراجع الطلب على وقود النقل من جراء الجائحة. ومن المتوقع أن ينتعش الطلب في عام 2021، غير أن الآفاق قد تظل قاتمة بسبب حالة عدم اليقين المرتبطة بالجائحة. وأشار المحاور إلى توقعات عام 2021، قائلاً إن نمو النشاط الاقتصادي في بلدان مثل البرازيل والولايات المتحدة ربما يشكل دافعاً رئيسياً لنمو الطلب، وقدم تقييمات طويلة الأجل، تتضمن ما يلي: من المحتمل أن ينمو الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 25 في المائة في الفترة 2019-2045؛ ومن المرجح أن ينخفض الطلب على الفحم فقط في تلك الفترة؛ وسيتركز معظم النمو في الاقتصادات التي ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وسيستثمر أعضاء المنظمة في مصادر الطاقة المتجددة على الأرجح. وأفاد المحاور أخيراً بأن تقلب الأسواق وعدم اليقين بشأن الطلب أثرا سلباً على نفقات الاستثمار في عام 2020، ومن المرجح أن يؤثر ذلك على نمو العرض في السنوات المقبلة.

8- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أشار أحد المندوبين إلى أن التوقعات المتعلقة بالسلع الأساسية تستند إلى افتراض احتواء الجائحة، وتساءل عما يمكن توقعه في حالة عدم احتوائها. واتفق المحاورون على أن من الصعب حالياً وضع سيناريوهات والتنبؤ بما يمكن أن يحدث حتى قبل بضعة أشهر، نظراً لتزايد عدم اليقين بسبب الجائحة. وذهب محاور إلى احتمال انخفاض الطلب في حالة عدم احتواء الجائحة، ولكنه ذكر أن التوقعات تُعدّل تعديلاً تنازلياً عندما تتغير الافتراضات المتعلقة بالمتغيرات الرئيسية. ورأى محاور آخر أن الملاحظات المتصلة باتجاهات الأسواق الرئيسية يمكن أن تُستخدم للتنبؤ بالطلب؛ فمن المرجح، مثلاً، أن يكون للطلب المتزايد على السيارات الكهربائية أثر على الطلب على المعادن والفلزات المرتبطة بإنتاج البطاريات. إضافة إلى ذلك، أكد محاور آخر أن التوقعات ربما تشير إلى انتعاش من أزمة غذائية، ولكن هذا الأمر قد يكون مضللاً، لأن نقص الأغذية يمكن أن ينشأ على الصعيد المحلي بسبب انقطاع الخدمات اللوجستية وليس بسبب مشاكل الإمداد على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، شجع الحكومات على التركيز على الشفافية في الأسواق لكي يتسنى للجميع معرفة مكان وجود الغذاء. وأكد أيضاً أن التكنولوجيات الرقمية تنطوي على إمكانية تحسين أداء أسواق الأغذية والزراعة وسلاسل الإمداد. وشدد أحد المندوبين على أهمية وضع استراتيجيات محلية لمواجهة التحديات في أسواق السلع الأساسية، لأن من غير المرجح أن يخفف احتواء الجائحة من جسامه التحديات الماثلة أمام البلدان

النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وأخيراً، أكد محاور، رداً على استفسار من أحد المندوبين بشأن مدى تأثير التدابير القسرية الانفرادية المطبقة على بعض البلدان على إمدادات النفط في المستقبل، أن أي حدث يؤدي إلى آفاق إيجابية أو سلبية بشأن إنتاج النفط وتصديره يمكن أن تكون له آثار على العرض.

جيم - زيادة الشفافية في أسواق السلع الأساسية

(البند 4 من جدول الأعمال)

9- عرضت الأمانة، في افتتاح الجلسة غير الرسمية الثانية، المذكرة المعنونة "زيادة الشفافية في أسواق السلع الأساسية" (TD/B/C.I/MEM.2/49). وقدم ممثلو الكيانات التالية عروضاً: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ شركة الربط بالمزارعين (Farmer Connect)؛ الصندوق المشترك للسلع الأساسية؛ جامعة غرب اسكتلندا. وتناولت مناقشة الشفافية في أسواق السلع الأساسية مسائل تتعلق باقتناء الأثر، والعناية الواجبة، والمخاطر البيئية والاجتماعية، ودور بورصات السلع الأساسية.

10- وعرض المحاور الأول مبادرة لتعزيز الشفافية واقتناء الأثر في سلاسل القيمة المستدامة في صناعة الملابس والأحذية. وتتمثل الأهداف الرئيسية من هذه المبادرة في تشجيع الحوار حول السياسات من خلال محفل تعاوني يضم جهات متعددة من أصحاب المصلحة، ووضع معايير اقتناء الأثر والمبادئ التوجيهية للتنفيذ والحلول التجريبية لتقنية الكتل المتسلسلة لتعزيز الشفافية في صناعة الملابس والأحذية.

11- وعرض المحاور الثاني توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة التحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد المعادن من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق شديدة الخطورة، وقدم لمحة عامة عن حالة تنفيذها في مختلف البلدان والأسواق. وقال إن التوجيهات تتضمن توصيات عملية للشركات من أجل ضمان التحلي بالمسؤولية في الاستثمارات والعمليات في المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق الشديدة الخطورة. وقد حظيت التوجيهات، منذ إصدارها في عام 2011، بقبول كبير لدى البلدان وصانعي الأسواق على طول سلسلة القيمة في قطاع المعادن، وأدلت الوعي العالمي بأهمية بذل العناية الواجبة. وتشمل التحديات المتبقية ضرورة بذل العناية الواجبة على نحو أشمل على امتداد سلسلة توريد المعادن؛ والحاجة إلى المزيد من الدعم المالي وبناء القدرات، وخاصة في مجال التعدين الحرفي؛ وضرورة مكافحة الطلب على الذهب الوارد من مصادر غير مشمولة بالعناية الواجبة؛ واستمرار تعرض هذا القطاع للاستغلال الإجرامي في المراحل الأولى من سلسلة الإمداد.

12- وقدم المحاور الثالث تطبيقاً يستخدم تقنية الكتل المتسلسلة لتحسين اقتناء الأثر والشفافية في سلسلة قيمة البن. ويمكن للمستهلكين الحصول، عبر هذا التطبيق، على معلومات عن مكان وكيفية إنتاج البن الذي اشتروه. ويسمح التطبيق للمستهلكين أيضاً بالتبرع للمشاريع ذات الصلة بالاستدامة في مجتمعات المزارعين. والقيمة المضافة لهذا المشروع هي أن الشركة التي تستخدمه تتحقق من صحة البيانات المدخلة في التطبيق.

13- وركز المحاور الرابع على تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالمخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بقطاع السلع الأساسية. وقال إن الآثار البيئية والاجتماعية السلبية في سلسلة قيمة السلع الأساسية لا تظهر في كثير من الأحيان للمستهلكين والمستثمرين. ولذلك فإن قياس هذه الآثار والإبلاغ عنها أمر حاسم من أجل موازنة قرارات الاستثمار مع أهداف التنمية المستدامة وتمكين ممولي المشاريع المؤثرة من العمل في قطاع السلع الأساسية.

14- وأبرز المحاور الخامس دور بورصات السلع الأساسية في ضمان الشفافية في أسواق السلع الأساسية. ورأى أن بورصات السلع الأساسية يمكن أن تساعد في خفض تكاليف المعاملات، وزيادة توافر المعلومات عن الأسواق، والتخفيف من تقلب أسعار السلع الأساسية، وتعزيز فرص وصول صغار المزارعين إلى الأسواق. وتشكل بورصة السلع الأساسية الإثيوبية مثلاً ناجحاً في هذا الصدد. وأشار المحاور إلى أن هناك تحدياً هاماً يتمثل في سيطرة الشركات الكبرى على نسبة كبيرة من هذه الأسواق، وعندما يتوقف عمل هيئات التسويق، يتعرض صغار المنتجين مباشرة للأسواق ويتأثرون سلباً بالافتقار إلى المعلومات.

15- وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، تساءل أحد المندوبين عما إذا كانت زيادة متطلبات الشفافية تساعد في مواءمة المعايير السارية ونظم إصدار الشهادات، أو تشكل، بدلاً من ذلك، عبئاً إضافياً على المؤسسات العاملة في قطاع السلع الأساسية. وفي هذا الصدد، أشار أحد المحاورين إلى أن معايير الشفافية واقتناء الأثر تؤدي إلى الوضوح، وتعود من ثم بالنفع على الجهات الفاعلة التي تتقيد بها، ومن شأنها أن تقلل إلى أدنى حد من العبء الواقع على عاتق الجهات الفاعلة الصغيرة التي تعمل بموارد محدودة. ولاحظ مندوب آخر أن المؤسسات المتعددة الجنسيات في قطاع السلع الأساسية غالباً ما تكون لها مقار في البلدان المتقدمة، ولذلك يظل الاحتفاظ بالقيمة محلياً في البلدان النامية محدوداً، وبغية تحسين الشفافية، من المهم تعزيز نشر التكنولوجيات الرقمية في البلدان النامية. وشددت الأمانة على أن الشفافية هامة على امتداد سلسلة قيمة السلع الأساسية برمتها، وتشكل من ثم تحدياً أمام البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. وذكر مندوب آخر أن البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية تحتاج إلى التدريب والمساعدة التقنية لكي تتمكن من التصدي بفعالية أكبر للتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بقطاع السلع الأساسية؛ وسلط الضوء على أهمية دعوة خبراء من البلدان النامية لعرض خبراتهم فيما يتعلق بأسواق السلع الأساسية؛ وتساءل عما إذا كانت تكاليف الوفاء بمعايير الشفافية قد تشكل عبئاً على منتجي السلع الأساسية في المقام الأول. وفي هذا الصدد، أشار أحد المحاورين إلى أهمية مراعاة توزيع التكاليف عند تنفيذ الحلول التكنولوجية لتحقيق الشفافية. وأخيراً، أكدت الأمانة من جديد أهمية بناء القدرات من أجل التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة.

دال - الاستنتاج

16- قالت الموظفة المسؤولة عن شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية التابعة للأونكتاد في ملاحظاتها الختامية إن الجائحة أثرت تأثيراً شديداً على أسواق السلع الأساسية في عام 2020. فقد شهدت البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية انخفاضاً كبيراً في إيرادات التصدير، مما قد يضر بقدرتها على تمويل إجراءاتها لمواجهة الجائحة. علاوة على ذلك، لوحظت قيود تجارية جديدة في الأسواق الزراعية في عام 2020، وتؤدي هذه التدابير إلى تعطيل أسواق الأغذية الدولية، وإلى الإضرار خصوصاً بالبلدان المستوردة الصافية للأغذية. وفي هذا السياق، من المهم تعزيز شفافية الأسواق وإتاحة المعلومات عن الأسواق على نطاق أوسع، كما أن من المهم أن تعمل الحكومات على تجنب الشراء بدافع الهلع. وأضافت الموظفة المسؤولة أن نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية مثال جيد في هذا الصدد. ورأت أن التدابير المتخذة للتصدي للجائحة، في إطار أسواق المعادن، أدت إلى زيادة الاستعانة بمقدمي الخدمات المحليين، مما أفاد مجتمعات واقتصادات التعدين في البلدان المنتجة للسلع الأساسية. وسيكون من المهم في المستقبل زيادة تمكين الروابط بين قطاع التعدين والاقتصادات المحلية. وتتطلب الزيادة الكبيرة المتوقعة في الطلب العالمي على الطاقة استثمارات ضخمة في قطاع الطاقة، فضلاً عن نشر جميع مصادرها لتجنب الافتقار إلى الطاقة. إضافة إلى ذلك، من المهم تنويع هذه المصادر. ولذلك فإن تعزيز الشفافية

في أسواق السلع الأساسية مسألة تشمل سلسلة قيمة السلع الأساسية برمتها وجميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك الحكومات ومؤسسات الأعمال في البلدان المصدرة والمستوردة على السواء، فضلاً عن مستهلكي السلع الأساسية والمستثمرين فيها. وفي هذا السياق، لا بد من تطبيق قواعد ومعايير الشفافية، ليس في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وغيرها من البلدان النامية الغنية بالموارد التي يُورَد منها معظم السلع الأساسية إلى الأسواق العالمية فحسب، بل أيضاً في البلدان المتقدمة والاقتصادات الناشئة التي يقع فيها مقر العديد من الشركات التي تهيمن على إنتاج وتجارة السلع الأساسية في العالم.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - المداولات

17- عُقدت الدورة الثانية عشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية يومي 8 و9 شباط/فبراير 2021 في قصر الأمم بجنيف، بالحضور الفعلي والمشاركة عن بعد.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

18- قرر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية أن ينتخب أعضاء مكتبه باتباع إجراء الموافقة الصامتة عملاً بأحكام مقرر الجمعية العامة 544/74 المؤرخ 27 آذار/مارس 2020. ونظراً لعدم ورود أي اعتراض بحلول 2 شباط/فبراير 2021، انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات السيدة مارغاريدا روزا دا سيلفا إيزاتا (أنغولا) رئيسة، والسيدة ليتيسيا دوس سانتوس مارانغيو (البرازيل) نائبة للرئيسة - مقرر.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الاعمال)

19- قرر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية إقرار جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/MEM.2/48/Rev.1)، باتباع إجراء الموافقة الصامتة عملاً بأحكام مقرر الجمعية العامة 544/74 المؤرخ 27 آذار/مارس 2020. ونظراً لعدم ورود أي اعتراض حتى 2 شباط/فبراير 2021، فقد كان جدول الأعمال كالاتي:

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- التطورات الأخيرة والتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية.
- 4- زيادة الشفافية في أسواق السلع الأساسية.
- 5- اعتماد تقرير الاجتماع.

دال - نتائج الدورة

20- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 8 شباط/فبراير 2021، على أن تُعدّ الرئيسة موجزاً للمناقشات.

هاء - اعتماد تقرير الاجتماع

(البند 5 من جدول الأعمال)

21- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية في 9 شباط/فبراير 2021، لنائبة الرئيسة - المقررة أن تُعدّ، تحت إشراف الرئيسة، الصيغة النهائية لتقرير دورته الثانية عشرة بعد انتهائها.

المرفق

الحضور*

-1 حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	كولومبيا
إثيوبيا	الجمهورية العربية السورية	الكونغو
إسبانيا	جنوب السودان	الكويت
أفغانستان	جيبوتي	كينيا
ألمانيا	دولة فلسطين	ليسوتو
اليونان	زيمبابوي	مالي
أنغولا	سري لانكا	مصر
باكستان	السلفادور	المغرب
بنما	سلوفينيا	المكسيك
البرازيل	السودان	ملاوي
بربادوس	سيراليون	المملكة العربية السعودية
البرتغال	عمان	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
بلجيكا	غامبيا	وأيرلندا الشمالية
بوركينافاسو	غواتيمالا	منغوليا
بوروندي	فانواتو	ميانمار
بيرو	الفلبين	ناميبيا
تركيا	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	نيبال
توغو	فييت نام	نيجيريا
الجزائر	كازاخستان	الهند
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	كمبوديا	هولندا
الجمهورية الدومينيكية	كوت ديفوار	

-2 وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

أمانة الكمنولث

الاتحاد الأوروبي

المنظمة الدولية للكاكاو

مجلس الحبوب الدولي

الفريق الدولي لدراسة الرصاص والزنك

فريق الدراسة الدولي للمطاط

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة

منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة التعاون الإسلامي

منظمة البلدان المصدرة للنفط

مركز الجنوب

-3 وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة التجارة العالمية

-4 وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
